شرح الأسباب

بالرجوع إلى آخر إحصائيات وزارة العدل خلال السنة القضائية 2018-2019 نجد أن المعدل اليومي لعدد قضايا الطلاق هو 46 قضية ، أي، 13 ألف قضية سنويا، ويعتبر من أعلى المعدلات في العالم، خصوصا وأن النسبة الأكبر من قضايا الطلاق، هي قضايا طلاق بالتراضي لأزواج متزوجين حديثا، وليس لهم أبناء.

و بالرجوع لعدد من الدراسات والبحوث الاجتماعية،نجد أن رأي الخبراء يجمع على أن السبب الرئيسي لارتفاع نسبة الطلاق في صفوف المتزوجين حديثا هو غياب التحاور حول عدد من المواضيع قبل الزواج،ما جعل عددا منهم يؤكد على وجوب توعية الشباب ضد استعمال العنف تجاه الشريك، وتجنب امتلاك الآخر وترسيخ مفهوم الشراكة الزوجية قبل الزواج.

و بناء على هذه الدراسات والبحوث، اقترحنا أن يستظهر كلا الزوجين أمام عدل الإشهاد أو ضابط الحالة المدنية عند عقد القران، بما يفيد حضورهما لجلسات لدى مختصي علم النفس لمدة أربع ساعات على الأقل، ما من شأنه أن يؤثر بصفة ايجابية وفعالة على تعاطي الزوجين الحديثين مع عدد من المسؤوليات المشتركة والقضايا المطروحة داخل الحياة الزوجية والتي قلما يتناولها الخطيبان بالبحث والدرس، وبالتالي ما يؤثر حتما على عدد قضايا الطلاق المرفوعة في السنة الأولى منذ عقد القران.

إن ارتفاع عدد قضايا الطلاق في تونس، لا يؤثر على الحياة المجتمعية فقط، بل بجانب كبير أيضا على مردود المنظومة القضائية ككل وحسن سير عمل المحاكم في ما يتعلق بمدة التقاضي خاصة.

عدد كبير لقضايا الطلاق كما أشرنا سابقا، هي قضايا برضا الطرفين، لأزواج متزوجين حديثا وليس لهم أبناء، تمر بنفس إجراءات التقاضي العادية، والحال أن رضا المتقاضين و غياب المحضون نقاط لا تستوجب تدخل قاضي الأسرة بحثا عن مصلحة المحضون وحماية لحقوقه، وبناء عليه، رأينا أنه في هذه الوضعيات فقط، للمتزوجين حديثا في سقف سنة من تاريخ إبرام عقد الزواج وفي حالة غياب

المحضون واستظهار الزوجة بما يفيد غياب الحمل حماية لحقوق الجنين، إجراء الطلاق كتابيا أمام عدل التنفيذ، ثم يقع تقريره أمام المحكمة المختصة في جلسة واحدة.

يضاف الفصل التالي الى القانون عدد 46 لسنة 1964 المؤرخ في 3 نوفمبر 1964 المتعلق بالشهادة الطبية السابقة للزواج:

لا يمكن لضابط الحالة المدنية أو العدول الذين وقع اختيارهم لتحرير عقود الزواج أن يقوموا بإبرام الزواج إلا بعد أن يتسلموا من كلا الشخصين العازمين على الزواج شهادة طبية تثبت أن المعنيين بالأمر حضرا بصفة مشتركة حصصا لدى مختص نفسي لأربع ساعات على الأقل

الفصل 30 مكرر من مجلة الأحوال الشخصية:

يقع الطلاق بالتراضي بين الزوجين اللذين لم يمض على تاريخ إبرامهما لعقد الزواج سنة كاملة،و دون أطفال باتفاق كتابي أمام عدول التنفيذ.

ولا يثبت هذا الاتفاق إلا بعد تأكيده أمام المحكمة، ويكون ذلك في جلسة واحدة.